رأي القدس

قاض متشنج ومحاكمة رديئة

■ جاءت محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين ومجموعة من مساعديه بعد استئنافها امس بقاض جديد مهزلة بكل المقاييس لافتقارها الى الحد الادنى من العدالة والموضوعية الاجرائية، الامر الذي يؤكد وجاهة الاسباب التي ادت الى استقالة القاضي رزكار محمد امين من هذه المهمة، وتفضيله البقاء في منزله احتراما لنفسه، ولمبادئ العدالة التي يؤمن بها.

القاضي الجديد رؤوف عبد الرحمن تصرف بطريقة تنطوي على الكثير من العجرفة وسوء السلوك، منذ اللحظة الاولى التي بدأت فيها المحاكمة، وكأنه يريد ان يقول بانه سيتبع نهجا مختلفا عن زميله السابق المستقيل يقوم على الشدة والقسوة، الامر الذي جعل المحكمة اقرب الى محاكمات الدول الدكتاتورية منها الى محاكمات عهد جديد في العراق يفترض انه ديمقراطي.

فالقاضي عبد الرحمن تهجم بطريقة غير مؤدبة على المتهمين، واصدر اوامره بطردهم من المحكمة، وكأنه دكتاتور لا يريد ان يعلو اي صوت آخر على صوته، الامر الذي ترك انطباعا سيئا عند الكثيرين من المراقبين ورجال الاعلام ودفع فريق الدفاع الى الانسحاب احتجاجا، والتهديد بعدم العودة الا بعد اعتذار القاضي عن هذه الممارسات التي لا تمت الى القانون الحر باي صلة.

تصرفات القاضي عبد الرحمن ذكرتنا بمحاكمة المهداوي بعد ثورة «تموز» العراقية، مثلما ذكرتنا بمحاكمات الانظمة الدكتاتورية العسكرية في العالم الثالث، والوطن العربي بالذات في مرحلة الانقلابات العسكرية.

ان هذه التصرفات المشينة من شخص من المفترض انه يمثل العدالة، ويتسم بسعة الصدر، وضبط الاعصاب، تؤكد ان كل ما تردد عن ضغوط وتدخلات كبرى تعرض لها القاضي السابق رزكار امين كانت صحيحة للغاية.

فمن الواضح ان حكام العراق الجدد استاءوا من تمسك القاضي امين باجراءات العدالة وافساحه مساحة كافية من الوقت للمتهمين للدفاع عن انفسهم بطريقة حضارية، ولهذا دفعوه الى الاستقالة عندما رفض ان يدير المحكمة بالطريقة التي يريدونها، واصدار احكام عاجلة بالاعدام.

دورات المحكمة الاولى اثبتت ان التهم الموجهة الى المتهمين لا تستند الى ادلة قوية، مثلما اثبتت ان العهد السابق اكثر رحمة بالعراق من العهد الجديد، فالمتورطون في مجزرة الدجيل جرى توفير محاكمات لهم، بينما تقتل القوات الامريكية الآلاف دون ان يكون لهؤلاء الضحايا والشهداء اي ذنب.

ان ممارسات القاضي الجديد الاستفزازية وخروجه عن ابسط شروط العدالة والمحاكمات النزيهة تؤكد مرة اخرى على ضرورة نقل هذه المحاكمات الى دولة خارجية محايدة مثل لاهاي او جنيف، اللهم الا اذا كان القرار قد صدر باعدام المتهمين، وما سيجري في الايام القليلة المقبلة مجرد تمثيلية رديئة الاعداد والاخراج.

مساعدات أمريكية !

فلسطين مجدداً تفتتح عصر الديمقراطية الوطنية المقاومة

مطاع صفدي *

■ قد يكون العام الحالي هو عام الإجهاز النهائي على عصر المقاومة العربية، ليس بيد أعدائها من إسرائيليين وأمريكان هذه المرة، ولكن من وراء ظهرها، ومن قبل زمر أهلية أخرى من داخل شعوبها التي كان من المفترض أن تكون درعها الواقي، ومستودع ذخيرتها الإنسانية والأخلاقية. فبعد أن تم إخضاع معظم الأنظمة الحاكمة للإرادة الأمريكية، ووفق درجات ونوعيات متباينة، تتراوح بين الرضوخ التام والإلتحاق بأجهزة الإدارة الأمريكية، السياسية منها والإستخبارية، وبين مستويات من التحالفات الظاهرة أو الباطنة المعقودة مع موظفي واشنطن أو تل أبيب، نقول بعد الإنتهاء حتى من مرحلة الممانعة الظاهرية وأقنعتها الزائفة، وصل الدور إلى حقبة التصفية الشاملة للحالة الشعبية المناهضة علناً لأشكال التدخلات الأمريكية التي تتجاوز السلطات الرسمية في الأقطار، وتحاول التغلغل إلى عمق أطياف المجتمع نفسها، وتتلاعب بتوجهاتها العفوية، مستخدمة وسائل الإنتشار المعروفة في (العلاقات العامة)، كالرشاوى المادية والمعنوية، وتسخير مراكز إعلام جاهزة، أو ناشئة مستحدثة بالتمويل المشبوه والمكشوف.

لا حاجة إلى التذكير بأن أحد المبادئ المرجعية في القانون الدولي المتعلق بدلالة سيادة الدولة لم يجر اختراقه فحسب عملياً في مختلف أصقاع المعمورة، وخاصة منها المساحة العربية والإسلامية، بل لقد تم اختراع جديد وقح في اللغة الدبلوماسية، تحت مصطلح: حق التدخل. إذ بات هناك ثمة (حق) لأفعال التدخل التي هي في أصلها اعتداءات على كل الحقوق وأبسطها. لكن جرى إسباغ تسويغات وتبريرات ثقافية وتشريعية، على الحق بالعدوان. وقد شارك في المطالبة به مفكرون كانت لهم انتماءات تقدمية وإنسانية في مرحلة ما. فاعتبر بعضهم أنه يجوز لما يسمى بالمجتمع الدولي، أن يساعد بعض الشعوب المغلوبة على أمرها من قبل أنظمة إستبدادية جائرة، فيصدر تشريعات أو تسويغات قانونية، مشفوعة بإرادة مجلس الأمن، أو بدونها، تبيح إجراءات قد تصل إلى مستوى الإجتياحات العسكرية، كما حدث ويحدث في يوغوسلافيا القديمة وأفغانستان والعراق، وبعض الدول الأفريقية والآسيوية الشرقية.

لكن قصة التدخلات الأمريكية في شؤون الدول العربية والإسلامية لم تكن لتعبأ بالتغطية الدولية إلا في بعض الحالات القصوى. حتى عندما غزت العراق بحرب حقيقية، ومن دون إرادة دولية، بل ضداً على رفض بعض أقطاب حلفائها الكبار كفرنسا وألمانيا ومعظم دول أوروبا، إلا أنها استطاعت أن تستعيد حالات من الموافقة والإقرار بالأمر الواقع من قبل الحلفاء أو الأخصام مع استقرار الغزو العسكري وتطويره إلى أحد أشكال الإستعمار التقليدي المباشر وكما هو حالياً. فقد شرّع احتلال العراق نوعاً من إشعاع السيطرة شبه المباشرة أو النفوذ عن بعد وعن قرب، ونشرها على كامل المنطقة المشرقية تقريباً. فصار موضوع خرق السيادة لبقية دول المنطقة والتدخل العلني، تحصيل حاصل. وهنالك الآن دولتان عربيتان وأخرى إسلامية كبرى، هي سورية ولبنان وإيران، ليست فقط واقعة في دائرة الإستهداف، لكنها أمست معرضة يومياً في المرحلة الراهنة، لأساليب منوعة من ضغوطات الخارج الأمريكي والدولي، والتلاعب في أخص شؤونها الداخلية، كما في لبنان تحديداً، حيثما يحتل مصير المقاومة مركز التجاذبات السياسية، والمدخل التاريخي لاستقرار أهداف الإنقلاب (السلمي)، لا كما حلمت بها طلائع الثورة الشبابية، ورفعتها شعارات للبنان الجديد، الحر والسيد لكيانه ومصيره، وإنما في تحويل لبنان إلى ساحة تجارب بنيوية رهيبة، تهدد سلامه الأهلي الرخْص أصلاً، عبر سلسلة من انقلابات فرعية شتى، تتناوله في أدق توازناته الكيانية، على أن تكون المقدمة لكل هذا، تقويض المقاومة، وحذف (حزب الله) من معادلات الواقع الإثني والسياسي في وقت واحد.

إسرائيل تنتهز فرصاً ذهبية في حقبة غزو العراق، والتواجد العسكري الأمريكي في قلب المشرق، كيما تجتث أخطر مقاومة فعالة خارج حدودها، وكانت أوقعت في جيوشها الهزيمة العسكرية الوحيدة في تاريخ حروبها العربية. وهي لا تزال تمارس دور الظهير الإستراتيجي للمقاومة الفلسطينية. ومن هنا يبرز المغزى العاجل للإنقلاب اللبناني. فأمريكا وإسرائيل لا تريان في إخراج سورية سوى إزالة عقبة أخيرة من طريق تصفية الوجود العسكري لحزب الله. وعندما يتحقق هذا الهدف يرجع لبنان إلى حال الإنكشاف الشامل التي كان عليها قبل كل أحداث العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي. وبالتالي يصبح احتلال لبنان، مدنياً على الأقل، من قبل النفوذ المشترك لأمريكا وإسرائيل، أمراً واقعاً، ناجياً مقدماً من أية ممانعة قد تقوم في وجهه داخلياً أو إقليمياً. لكن هذه (الممانعة) المفترضة، والمؤجلة إلى ما بعد (الإنقلابات) الفرعية الأخرى القادمة، إنما هي قائمة منذ الآن. وقد لا تأتي من مصدر لبناني وحده. فإن نجاح حركة حماس باكتساح مجمل العملية التشريعية لحسابها، مع هذا الفوز الكاسح بأكثر من نصف مقاعد المجلس النيابي الفلسطيني القادم، لن تحصر نتائجه الباهرة في متغيرات الواقع السياسي داخل فلسطين وإزاء إسرائيل فحسب، بل سوف تمتد تداعياته إلى الساحات المشرقية المجاورة. وأولها لبنان حيثما تزدحم عوامل الصراع على المنطقة، وليس على جوائزه السياسية الباهرة وحدها، ذلك أن مثل هذا النجاح الباهر، والموصوف بالتشريعي، لا يمكن أن يمر بدون إنتاج معادلات سياسية، بل استراتيجية، غير مسبوقة في سيرة المقاومات العربية حتى اليوم. وأهمها ولا شك هذه الحقيقة الجديدة تماماً. وهي أن المقاومة يمكنها أن تكسب معارك ما يسمى بالعملية السياسية، دون أن تتخلى عن سلاحها أو عقيدتها، دون أن تضطر لتقديم أية تنازلات (وطنية) مجانية للعدو والخصم وحليفه، على طريقة نهج (أوسلو) مثلاً، الذي كاد أن يدمر مصداقية أكبر حركة تحرر وطني حقيقي، شهده تاريخ الكفاح العربي المعاصر.

إذا كان ثمة تفسير مركزي لتدهور الثقة الشعبية بفتح وسلطتها (الحاكمة؟)، كما دلت عليها نتائج هذه الإنتخابات، الديمقراطية عن حق، فهو لا يرجع فحسب إلى (مآثر) الإنحلال في أخلاقية التجربة السلطوية، وما أثارته من فضائح الفساد، والسمسرة حتى مع العدو أحياناً، كما تتردد قصصها في مجالس الناس يومياً، وما بين (الفتحاويين) أنفسهم قبل سواهم، ولا يعود هذا التفسير كذلك إلى فداحة الإنقسامات المتمادية، واستفحال التشرذم والشللية، وداخل الصفوف الأولى والثانية وما بعدها، للحركة الحاملة لكل شعارات التحرر الوطني، واحتكارها لذاتها وحدها، تلك ظواهر صاحبت تطورات فتح عبر تنقلاتها العسكرية بين عواصم اغترباتها، من عمان إلى بيروت إلى تونس، ثم في رحلة العودة المشروطة بإكراهات أوسلو، إلى بعض الأرض من الوطن المحتل.

نقول كل هذه الأعراض لم تكن لتتسلسل عن بعضها كأسباب ونتائج متتابعة، لو لم يقع ذلك الخطأ الكبير في التقدير والتحليل واستشراف الممكنات أو الأخطار، لو لم يحدث الإنحراف التاريخي فعلاً، في صلب المفاهيم الوطنية نفسها، المؤسسة لأية إيديولوجيا تحررية، يعتنقها شعب كامل، ليس مضطهداً في وطنه فقط، بل فاقداً لأرض الوطن أصلاً، وإن عاد بعضه الأقل إلى بقاياه. إنه خطأ التخلي دفعة واحدة، وفي لحظة المنعرج الموعود نحو قطف الثمار الأولى البريئة، عن كل التراث في جوانبه النظيفة، من ماضي الحركة، بتراكماته من تجارب الفكر والممارسة، وهو الماضي الذي ما كان لحاضر الحركة أن يفرض وجوده لولاه، على الخصم وحماته الدوليين.

سقوط «فتح» كنظام حكم عربي ينخره توأم الفساد والتسلط. لن يكون حدثاً يخص فقط شعب فلسطين في انتفاضته الجديدة السلمية، الموجهة هذه المرة ضد البعض من أهل البيت المتعاونين مع أعدائه، والغادرين بأروع أمانات التاريخ، فيما يخص شعباً كاملاً سُرق منه وطنه ومستقبله، لكن أجياله آلت على نفسها استرداد هذا الوطن من لصوصه الأغراب، ومن مستغليه المخادعين من بعض أهله وقادته. فالحدث الموصوف بالزلزال الديمقراطي الأول من نوعه في الواقع العربي الراكد، سوف يفجر سريعاً «فوضى بناءة» مختلفة في تضاريس ذلك الواقع وخارطته السياسية والشعبية معاً. إنه يبشر بميلاد نمط (المقاومة الحقيقية الحاكمة). بدلاً من التبشير الأمريكي وأبواقه المحليين بانتهاء حقبة المقاومات المتمردة، من لبنان إلى العراق وفلسطين. ها هو عصر المقاومة الصاعدة، هي وجمهورها، إلى قمة السلطة، مسجلاً إفتتاحيته التاريخية المظفرة. فإن فلسطين الرائدة دائماً باجتراح كل عناوين الثورات العربية المعاصرة، الناجحة منها نادراً والمغدورة غالباً، تمسك اليوم بالعنوان الأهم والمفقود (دائماً) من سجل تلك الثورات، وهو: ريادة الديمقراطية الوطنية المقاومة. بعدها سيأتي مستقبل عربي آخر.

* مفكر عربي مقيم في باريس

سورية: نضال... من أجل أي شيء؟

ميشيل كيلو *

■ هل يناضل البعث اليوم من أجل الوحدة، أم من أجل الحرية أم في سبيل الاشتراكية؟ إذا كان لا يناضل من أجل هذه الأهداف، التي أفشلها لأسباب كثيرة، منها أنه تعامل معها وسوّقها بوصفها شعارات تتصل بسلطته وليست أهدافا ترتبط بمصالح العرب العليا، وأنه أقلع منذ وقت طويل عن العمل لترجمتها إلى سياسات فاعلة، قبل أن يتراجع صراحة عن بعضها ويقفز عن بعضها الآخر في أدبياته وسياساته العملية، فمن أجل ماذا يناضل البعث السوري اليوم؟

وإذا كان البعث السوري قد استمد شرعيته من وعد الوحدة العربية والحرية، العامة والشخصية، والاشتراكية كسبيل إلى التقدم والعدالة وتكافؤ الفرص، وكان الفشل في تحقيقها قد أفقده الشرعية التي استمدها منها، فمن أين يستمد شرعيته اليوم، وما الشرعية التي يسوغ بها حكمه؟ وهل الشرعية البديلة، التي لا يعرف أحد ما هي وتعتبر من المسكوت عنه والمحظور مناقشته، من نمط واحد وطبيعة واحدة؟. وهل تنتمي إلى أيديولوجية التبشير، وتعد بعالم يشبه العالم الذي بشرت الشرعية القديمة به، أم أنها شرعية متقطعة وذرائعية، تختلف في هويتها وتركيبها عن الشرعية السابقة، التي ضاعت، بكونها من أنماط متعددة وتراكيب متنوعة تعكس ما أصاب النظام من تبدل وتغير، وما جعله نظاما مختلفا عن النظام الذي كانت الأيديولوجية القومية/الاشتراكية قد وعدت الشعب به، وفشلت بسبب فشلها في إقامته؟

ليس هناك اليوم كليات قطعية من النوع الذي سيطر في حقبة البعث الأولى، وجعل الشعب يركن لبرهة إلى سياسات أخرجته من السياسة، وعدته بالوحدة العربية والعدالة الاجتماعية والحرية للأمة ولكل واحد من أبنائها. وليس هناك اليوم مواطنا، بعثيا أو غير بعثي، يرى في هذه الكليات اليقينية وعدا، ويؤمن أن السياسات والخطط، التي قيل إنها ضرورية لنجاحها، هي سبيله أو سبيل سورية إلى الوحدة والحرية والاشتراكية. بعد نيف وأربعين عاما من التجربة، فقد الشعب أوهاما كان الأمل قد غرسها فيه، وفقد الثقة بقدرة البعث على تحسين حياته وتوحيد أمته وإقامة مجتمع الكفاية والعدل، فنشأت عن ضياع الأوهام والوعود ثم ضياع الثقة نتيجة رئيسية هي أن عمارة البعث الرسمية الضخمة صارت بلا أساس مجتمعي وشعبي يحملها، وأن سورية تنقسم اليوم إلى مجتمعين يضم أحدهما «فوق»، أي قلة سياسية تمسك منفردة بسلطة تستخدمها في إنتاج وإعادة توزيع الثروة لصالح قلة اقتصادية (اجتماعية) سلطوية تسيطر في الوقت نفسه على شبكات المعرفة والمعلومات وأنماط توزيعها، وعلى الإعلام وأجهزة الدولة والمجتمع الأيديولوجية، كما تتمثل أساسا في المدرسة والجامعة والقضاء، لكنها تفقد أكثر فأكثر السيطرة على هذه المجالات جميعها، لأن المجتمع الثاني، مجتمع البشر، أخذ يبلور بنجاح متزايد أنماطا من العيش والتواصل والعمل والتفكير، منفصلة عن الأنماط السائدة في مجتمعها أو مضادة لها، تتحرر أكثر فأكثر من رقابتها، الأمر الذي ينعكس في تطور جديد يمكن مجتمع المواطنين من تكريس ذاته كمجتمع يستطيع تطوير بدائل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تخصه، وتعينه على تكريس نفسه كمجتمع سياسي، بينما يفعل الفشل فعله في النظام القائم، الذي لم يعد قادرا على الحكم باسم مشروع مستقبلي، ويحكم أكثر فأكثر باسم مصالحه السلطوية الضيقة، التي تنقلب إلى مصالح شخصية، تجبره على التمسك بطرق قديمة وبالية في الحكم، دون أن يكون قادرا على تطوير طرق بديلة لها، أو يكون بوسعه تقديم قراءة مختلفة للوعد القديم، لذلك تراه يتجه، بقوة لا راد لها، إلى وضع يعني الحكم فيه إدارة أزمة النظام والسلطة في شروط متغيرة وغير ملائمة داخليا وخارجيا، تقلص قوة المجتمع الأول وتعزز عودة الثاني وخياراته، فهو إذن عالم يموت وآخر يولد، مع كل ما يسببه الموت وتحدثه الولادة من ألم.

ثمة هنا مفارقة مهمة، تفسر كثيرا من جوانب الواقع السوري القائم، هي أن الوليد لا يحتل المواقع التي يخليها الميت، أو لا يحتلها بالسرعة الضرورية، كما أنه لم ينجح بعد في إقامة بنية سياسية شاملة تواجه بنية السلطة الشمولية القائمة، كي تزيحها عن مواقعها. ثمة هنا أسباب شديدة التنوع والتعقيد، منها على سبيل المثال لا الحصر تبني قطاعات واسعة من المجتمع الثاني فهم للوطنية حدد المجتمع الأول مضمونه، ودأب على استغلاله باعتباره بديلا لشرعيته الضائعة، يجب الاعتراف بأنه نجح حتى الآن في فرضه على المجتمع الثاني، مما أعاق تبلوره واستقلاليته، وأعاد قطاعات واسعة من الناس إلى شراكه، انطلاقا من رؤية ترى في مجتمع السلطة والوطن شيئا واحدا، وتجعل معارضة الأول تبدو وكأنها معارضة للوطن. فلا مفر من قيام المعارضة ببلورة وعي شعبي يربط الوطنية بحرية الشعب، ما دام الشعب هو الذي يحمي الوطن، وهو مصدر النجاح والقوة والعدل والحرية والتقدم والديمقراطية، وتاليا المقاومة والنصر. الخ. هذا الوعي، يجب أن يضع الأمور في مواضعها الصحيحة، وأن يركز على فكرة جوهرية هي أن أي نظام يضطهد ويضعف ويقمع ويجوع ويجهّل ويبطّل شعبه يفقد صفته الوطنية، وأي نظام يضع نفسه في مواجهة مع داخله، أو يفرض عليه خيارات لا يريدها أو لم يستشر فيها، وأي نظام يستغل المشكلات الوطنية، خاصة إن تسبب بها هو ذاته، لتبرير قمع مجتمعه والاستبداد به وتجويعه وإفقاره وحرمانه من الحق في العمل والمساواة والعدالة والحرية هو نظام غير وطني وعدو لوطنه، فالوطنية ليست علاقة أحادية الجانب موضوعها الخارج، بل هي علاقة متنوعة المضامين، تتعين بصلات السلطة مع الشعب، فإن كانت قمعية ولصوصية كانت علاقة نافية للوطنية، تضر بالوطن وتعجز عن حمايته وصيانة حقوقه، لأسباب داخلية حصرا تتجسد في إقصاء مواطنها عن الشأن العام، أو في إفقاره، أو إذلاله، أو سلبه حقه في العمل والحرية والكرامة.

ثمة أزمة شرعية تتصل بالنظام، تحاول السلطة التخلص منها عبر نمط من السياسة يرى الوطنية في بعدها الخارجي وحده، كعلاقة بين كتلة داخلية غير متميزة تمثلها سلطة تزعم أن الخارج لا يستطيع أن يكون غير عدو، وأن نجاحه ضدها يعني دمار الوطن ذاته، فلا مفر، إذن، من دعمها والامتناع عن مطالبتها بأي شيء، مهما كان عادلا ومحقا، ما دام التقصير في دعمها بشروطها ووفق سياساتها يضعفها ويهدد الوطن.

بهذه الطريقة في قلب الحقائق ووضع العربة أمام الحصان، وبحساسية المجتمع الثاني الوطنية، التي تجعله يقبل بعض معانيها الخاطئة، يساعد العداء للخارج السلطة على بلورة شعور تهييجي تستغله لمنع حل مشكلات الشعب والبلاد، ولإدارة أزماتها والامتناع عن القيام بواجباتها تجاههما، وللظهور بمظهر سلطة تدافع عن وطنها، من الضروري أن يقف شعبها معها بلا تحفظ، وإلا هدد وطنه وفرط به، وألحق أفظع الضرر بنفسه.

بتجريد المجتمع السياسي المفلس من مصدر شرعيته الجديد، سيفقد آخر أوراقه، والقدرة على إدارة أزمته وإدامة سلطته، وسيقف عاريا كنظام فشل في مواجهة مشكلات بلده الحقيقية، بما في ذلك مشكلاته الوطنية، التي ترجع أصلا إلى سياساته.إن كسب هذه المعركة ضروري لنجاح المجتمع الثاني في التكون كمجتمع سياسي، وهي معركة تستحق أن تخاض، لان أمورا كثيرة تتوقف على نتائجها.

* كاتب وسياسي من سورية

من أجل اولمرت فلسطيني!

جواد البشيتي

■ كل جبل، وكل واد، في الضفة الغربية، هو جزء من «أرض إسرائيل».. لن ننسى ذلك أبدا، ولكننا، ومن أجل الاحتفاظ بأكثرية يهودية ضمن دولة إسرائيل، لا بد لنا من التخلي عن حكم الفلسطينيين هناك، ومن أن نكون مستعدين، بالتالي، لـ «التنازل» عن جزء من «أرض إسرائيل».

هكذا تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة ايهود اولمرت في كلمة ألقاها في ندوة في هرتسليا قرب تل أبيب، وهي أول خطاب سياسي له منذ دخول شارون المستشفى حيث ما زال، على ما يقال رسميا، غارقا في غيبوبة عميقة.

في هذا الحديث، وفي هذا الجزء منه على وجه الخصوص، نقف على الأهم من الأقوال والعبارات والمواقف، وهو طريقة تفكير اولمرت، والطريقة التي فيها يتصور طبيعة النزاع مع الفلسطينيين وسبل حله، فالشريك، أي الشعب الفلسطيني، وهذا الجزء منه المقيم في الضفة الغربية على وجه الخصوص، ليس له من حق قومي أو تاريخي ولو في هذا الجزء الصغير من أرض فلسطين، أي الضفة الغربية، فهؤلاء أجانب يقيمون في جزء من «أرض إسرائيل»، وينبغي للدولة اليهودية أن «تتنازل» عنه، فيتمكنون، بالتالي، من أن يقيموا فيه دولة لهم.

أما الدافع، أو الهدف النهائي، فهو الاحتفاظ بأكثرية يهودية ضمن دولة إسرائيل. ولو كان ممكنا الاحتفاظ بأكثرية يهودية ضمن «أرض إسرائيل التاريخية»، أي التوراتية، لانتفت الحاجة لدى إسرائيل إلى هذا «التنازل الإقليمي».

حتى «الفضيلة» الأخلاقية أو الإنسانية أو الديمقراطية لا مكان لها في عقيدة اولمرت، فإسرائيل، عن اضطرار، وليس عن رغبة في إظهار وتأكيد كرمها وسخائها، أو التزامها قيما أخلاقية وإنسانية وديمقراطية، قررت «التنازل» عن جزء من أرضها التاريخية، ومن الوطن القومي اليهودي، وليس في الاضطرار فضيلة.

لتمعنوا النظر في الفرق بين تنازلنا وتنازلهم، فنحن، في تنازلنا، قلنا إنّ لدولة إسرائيل الحق في العيش في أمن وسلام، وضمن حدود آمنة ومعترف بها. أما هم فقالوا، في «تنازلهم»، إن حرصهم على الاحتفاظ بأكثرية يهودية ضمن دولتهم هو، وحده، ما يحملهم على «التنازل» عن جزء من «ارض إسرائيل»، وإنهم لن ينسوا أبدا أن كل جبل، وكل واد، «تنازلوا» عنه هو جزء من وطنهم القومي التاريخي.

ونريد اولمرت فلسطيني يعلن أنّ كل جبل، وكل واد، في إسرائيل هو جزء من أرض فلسطين التاريخية، ومن الوطن القومي التاريخي للشعب الفلسطيني، وإن الفلسطينيين لن ينسوا ذلك أبدا، وإنهم، ومن أجل أن تقوم لهم دولة قومية مستقلة في جزء صغير من أرض فلسطين، هو الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن أجل أن تكون هذه الدولة للشعب الفلسطيني بأسره، قد تنازلوا إذ أقروا بحق اليهود، أو الإسرائيليين، في أن تكون لهم دولة في الجزء الأكبر من أرض فلسطين التاريخية، وهم الذين ليس لهم من حق قومي أو تاريخي في فلسطين.

ولكن كم من الأرض ينبغي لإسرائيل أن «تتنازل» عنها؟ أعتقد أن جواب اولمرت هو الآتي: بما يفي بالغرض، الذي هو الاحتفاظ بأكثرية يهودية ضمن دولة إسرائيل عبر إنهاء حكمها للفلسطينيين في الضفة الغربية.

وهذا ممكن بـ «التنازل» عن جزء من الضفة الغربية فحسب، أي عن المدن والقرى، وعن مناطق يحتاج إليها اتصال المدن والقرى بعضها ببعض. أما الجزء الآخر، والمسوَّر بسور شارون الأمني، فليس من حاجة إسرائيلية إلى «التنازل» عنه، فهذا الجزء يشمل «العاصمة الأبدية الموحدة»، والكتل الاستيطانية الكبرى، والمناطق الأمنية، والمناطق ذات الأهمية المائية والإستراتيجية.

هذا هو الحل الذي ينبغي لخريطة الطريق أن تنجزه عبر التفاوض السياسي، وإلا أنجزته إسرائيل من جانب واحد. وإذا كان من فرق بين إنجازه بالتفاوض والاتفاق وبين إنجازه بالأحادية فإنه سيكون في الكم أكثر منه في النوع.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364